مجلة كلية القانون والعلوم السياسية العدد (٥)

الجرائم ضد الانسانية
(التطهير العرقي ضد مسلمي الروهينجا انموذجاً)

ا.م.د. بان حكمت عبد الكريم
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية

المقدمة

تأتي الأحداث الكبرى فتنسي الناس غيرها، وما يحدث الآن في جنبات الدنيا من سيل في الأحداث والأخبار والصراعات، لاسيما رياح التغيير التي هبت على بعض الدول العربية مثل «تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا»، ثم الصراع الدولي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهه وروسيا وحلفاءها من جهه .

ناهيك عن مشاكل الشرق الاوسط المستعصية منها والمستجدة !وظهور عصابات داعش الارهابية ومااستدعته من حروب طاحنه ضد الارهاب .

في خضم ذلك كله ، نسي العالم اوتناسى مشاكل اخرى، بل لنقل مآسٍ أُخر.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يعد أحد يتحدث عن مأساة مسلمي «الروهينجا» بولاية أراكان (راخين) في دولة ميانمار (بورما سابقا)، حيث تجري عملية تطهير عرقي ضدهم من قبل البوذيين المتطرفين بمساندة الحكومة الميانمارية منذ أكثر من عامين، وقد ظهرت القضية على السطح وتعاطف الناس معها (بعض الوقت)، ثم جاءت الأحداث الكبري فطوتها ،ولم يعد أحد يذكر عنها شيئا، كانما لم يعد لها وجود.

ومن الجنبة القانونية ، تأتي الجرائم المرتكبة تجاه مسلمي الروهينجا في اطار الجرائم ضد الانسانية ؛ وبالذات ؛ تحت مسمى الابادة الجماعية في اطار جرائم التطهير العرقي .

واستكمالا لهذة المقدمة لابد من تأشير مايلي من نقاط :

اولاً / أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في توضيح والقاء الضوء على الجرائم المرتكبة ضد طائفة من المسلمين ، منسية ، في رقعة قصية من العالم وفي توصيف الجرائم المرتكبة ضدهم .

ثانياً/ اشكالية الدراسة :

تتجسد مشكلة الدراسة في معرفة مدى امكانية تطبيق احكام القانون الدولي وملاحقة مرتكبي تلك الجرائم لانزال العقوبات المترتبة بحقهم .

ثالثاً/ منهجية الدراسة :

سيتم اعتماد المنهج التحليلي ، من خلال تحليل النصوص الجنائية ومتابعة آراء الفقه الجنائي حولها ، مستنبطين منه الاحكام الممكن تطبيقها على هذه الجرائم .

رابعاً/ هيكلية الدراسة :

لغرض تنظيم العملية البحثية سنقسم الدراسة إلى مبحثين ،

يحمل المبحث الاول تسمية (التعريف بمشكلة الروهينجا) وينقسم الى مطلبين:

المطلب الاول : الخلفيات التاريخية للمسألة الروهينجية .

المطلب الثاني:المسالة الروهينجية وحماية حقوق الاقليات .

اما المبحث الثاني فيحمل عنوان: (التوصيف القانوني للجرائم ضد مسلمي الروهينجا)،وينقسم الى مطلبين،

المطلب الاول : ماهية الجرائم ضد الانسانية.

المطلب الثاني: التطهير العرقي كجريمة ضد الأنسانية.

ونختم البحث بخاتمة تتضمن اهم النتائج والمقترحات .

المبحث الاول
التعريف بمشكلة الروهينجا

غالباً ما يوصف الروهينجا بأنَّهم «أكثر الأقليات اضطهاداً في العالم»، ولكن من هؤلاء القوم، وكم عدد من بقي منهم بعد كل هذه المذابح ومن يساندهم، ولماذا تصر دولة ميانمار على اضطهادهم مخاطرة بجلب السخط الدولي عليها؟

هم جماعة عِرقية مسلمة عاشوا لقرونٍ في ميانمار ذات الغالبية البوذية. ويوجد حالياً نحو ١,١ مليون مسلم روهينجي يعيشون فى هذه الدولة الواقعة فى جنوب شرق آسيا . يتحدث مسلمو الروهينجا اللغة الروهينجية، وهي تختلف عن باقي اللغات المُستخدمة في ولاية راخين ومختلف أنحاء ميانمار.

ولا يتم اعتبار الروهينجا من بين الجماعات العِرقية الرسمية البالغ عددها ١٣٥ في البلاد، فقد حُرِموا من الحصول على مواطنة ميانمار منذ عام ١٩٨٢، الأمر الذي جعلهم عديمي الجنسية. ويعيش معظم الروهينجا في ميانمار في ولاية راخين الواقعة على الساحل الغربي للبلاد، ولا يُسمَح لهم بالمغادرة دون إذنٍ من الحكومة..

وبسبب العنف والاضطهاد المستمرين، فرَّ مئات الآلاف من الروهينجا إلى البلدان المجاورة، إما براً أو بحراً، على مدار عقود عديدة .

وفي هذا المبحث ؛ وبغية القاء المزيد من الضوء حول الاقلية الروهينجية ؛سنتناول مايلي من المطالب :

المطلب الاول: الخلفيات التاريخية للمسأله الروهينجية

إن قراءة التاريخ تشير إلى أن معاناة مسلمى الروهينجا في ميانمار بدأت في عام ١٧٨٤ م، عندما احتل اقليم اراكان من قبل الملك البوذي (بوداباي) الذي قام بضم الإقليم إلى بورما (ميانمار حاليا) خوفا من انتشار الإسلام في المنطقة، واستمر البوذيون البورميون (الميانماريون) في اضطهاد المسلمين الروهينجاوتهجيرهم ونهب خيراتهم وتشجيع البوذيين الماغ (ذوي الأصل الهندي)[١]

وتقع دولة «ميانمار» في الجنوب الشرقي لقارة آسيا، ويحدها من الشمال الصين والهند، ومن الجنوب خليج البنغال وتايلاند، ومن الشرق الصين ولاووس وتايلاند، ومن الغرب خليج البنغال والهند وبنغلاديش، ويقع إقليم أراكان في الجنوب الغربي لبورما على ساحل خليج البنغال والشريط الحدودي مع بنغلاديش.

وتنحصر أرض ميانمار بين دائرتي عشرة شمال الاستواء وثمانية وعشرين شمالاً، وتقدر مساحتها بأكثر من ٢٦١,٠٠٠ ميل مربع، وتقدر مساحة إقليم أراكان قرابة ٢٠,٠٠٠ ميل مربع، ويفصله عن باقي أرض ميانمار حد طبيعي هو سلسلة جبال

(١) للمزيد: بحث بعنوان :ماذا تعرف عن الروهينجا بحث منشور على الموقع :
https://www.enabbaladi.net/archives/#171263ixzz5JYTttJvv

(أراكان يوما) الممتدة من جبال الهملايا[٢].

وفي سنة ١٩٨٩ م غيرت الحكومة البورمية اسم الدولة من «بورما» إلى «ميانمار»، واعترفت الأمم المتحدة بالاسم «ميانمار» بعد خمسة أيام من إعلانه، ورغم ذلك فإن إعادة التسمية ما زالت مسألة مختلف عليها، فالكثير من الدول لا تزال تعترف باسم الدولة «بورما» منها استراليا، وكندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.. كما تعترف العديد من الدول باسم «ميانمار» منها ألمانيا، والهند،واليابان، وروسيا، والصين، بالإضافة إلى اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

ويبلغ عدد سكان ميانمار حوالي (٦٠) مليون نسمة، وتقدر نسبة المسلمين ب ١٥ ٪ من مجموع السكان فهم في إقليم أراكان – ذي الأغلبية المسلمة – حيث تصل نسبة المسلمين فيه إلى أكثر من ٧٠٪والباقون من البوذيين الماغ (ذوي الأصل الهندي) وطوائف أخرى[٣].

وتعود أصول مسلمي ميانمار إلى عدة جذور مختلفة مثل: البنغالية والعرب والمورو والأتراك والفرس والمنغول والباتان، ويتكلمون لغة تسمى (الروهينجا) وهي مزيج من اللغات العربية والفارسية والأردية.

ويتكون اتحاد ميانمار من عرقيات كثيرة جدا تصل إلى أكثر من (١٣٥) عرقية، أهمها (البورمان) وهم الطائفة الحاكمة، والشان، والكشين، والكارين، والشين، والكايا، والركهاين (الماغ)، والمسلمون ويعرفون بالروهينجا، وهم الطائفة الثانية بعد البورمان[٤].

ووفقا للإحصاءات الرسمية فإن نحو ٩٠ ٪ من السكان يدينون بالبوذية، وتتوزع النسبة الباقية بين : المسيحية ٦٪ والإسلام ٤٪، في حين يشكك زعماء الروهينجا في هذه الإحصاءات، مشيرين أن نسبةالمسلمين في ميانمار لا تقل عن ١٥٪.

وتعتبر ميانمار ثاني أفقر بلد في قارة آسيا، وفقاً لتقديرات البنك الدولي . وهي بلد زراعي يعيش ثلاثة أرباع أهلها على الزراعة، وأبرز حاصلاتهم الأرز وهو الغذاء الأساسي لمعظم سكانها، ويفيض عن حاجتها وتصدر منه كميات كبيرة حيث تحتل المكانة الرابعة في تصدير الأرز بين دول العالم، وإلى جانبه تزرع الذرة والبذور الزيتية، ثم المطاط وقصب السكر والقطن والشاي، وتشغل الغابات مساحة واسعة تزيد على نصف البلاد، ولهذا يعتبر الخشب الجيد من أهم صادراتها. هذا إلى جانب بعض المعادن مثل القصدير والرصاص والأنتيمون والبترول[٥].

(٢) من هم مسلمي الروهينجا ولماذا يتم قتلهم وتعذيبهم.بحث منشور على الموقع :

(٣) مأساة مسلمي ميانمار بين ثقافة الاستبداد والدم الذي يصفع العيون

gate.ahram.org.eg.

(٤) الروهينجا في ميانمار، الاقلية الاكثر اضطهادا في العالم .طارق شديد /الاتحاد الدولي لمنظمات الخليج .

(٥) لمزيد من الاطلاع يراجع : فايز صالح ، الاستعمار في جنوب شرق آسيا ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان، ١٩٩٠ ، ص١٦٧.

المطلب الثاني: المسألة الروهينجية وحماية حقوق الاقليات

بعد طول انتظار، شعر العالم بوخز الضمير تجاه مسلمي ميانمار، والانتهاكات التي يتعرضون لها من جانب الأغلبية البوذية، في ظل تجاهل تام من الحكومة هناك، وقوات الشرطة، والجيش. مما ادى الى التحرك ضد هذه الممارسات، خاصة من جانب المؤسسات الدولية والحكومات الغربية، ولكنه تحرك متأخر وباهت، لأنه جاء في صورة إدانات وأقوال لم تترجم إلى أفعال على الأرض، الأمر الذي أدى إلى إزهاق مزيد من أرواح المسلمين هناك، فضلا عن تبجح السلطات الميانمارية وتصريحاتها بأنَّه ليس للمسلمين من حقوق في ميانمار(٦).

فقد اتفقت آراء الدول التي تناولت ملف ميانمار أمام الدورة الثانية والعشرين العادية لمجلس حقوق الإنسان (٢٥ شباط/فبراير – ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣) على «ضرورة قيام ميانمار بخطوات عملية لاحتواء أزمة مسلمي الروهينجا عبر آليات القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة».

وقال مقرر الأمم المتحدة الخاص والمعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار «توماس أوخيا كوينتانا» إن»أوضاع مسلمي الروهينجا وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية لم تتحسن إلى الآن، مع استمرار الأزمة العميقة في ولايتي (كاشين) و(راخين)».

وطالب المقرر الأممي «بضرورة تخفيف القيود المفروضة على حرية تنقل مسلمي ولاية (راخين) والتعاون مع المنظمات الإنسانية الدولية للحصول على المساعدات اللازمة، لتفادي وقوع كارثة إنسانية لاسيما مع اقتراب موسم الأمطار والفيضانات التي تهدد المخيمات» (٧).

وحث حكومة ميانمار على «ضرورة مواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال تأمين الوصول المنتظم للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومجموعات الرصد الأخرى التي يمكنها تقييم الوضوع تمهيدا لوضع الحلول».

وأعرب المقرر الأممي عن أمله في «قيام لجنة تقصي الحقائق المعنية بتناول ملف انتهاكات حقوق الإنسان أثناء أحداث العنف الطائفية في ميانمار العام بالتحقيق بشكل شامل، لإظهار الحقيقة وتقديم توصياتها لضمان سلمية التعايش بين مختلف الطوائف العرقية والدينية فيها».

وفي المقابل، رفضت ميانمار في ردها عددا من التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير مجلس حقوق الإنسان دون أن تسميها، مؤكدة أنها «تتعاون مع المنظمات الدولية الإنسانية، وتأهب الحكومة للدخول في حوار سياسي».

من جهتها، أجمعت دول الاتحاد الأوروبي على «وجود قلق من التحديات التي تواجه ميانمار، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الأقليات الدينية والعرقية مثل تحسين أوضاعها الإنسانية وإعادة المشردين وإطلاق سراح الموقوفين(٨)

(٦) الروهينجا في ميانمار، الاقلية الاكثر اضطهادا في العالم . طارق شديد /الاتحاد الدولي لمنظمات الخليج .
(٧) نفس المصدر اعلاه .
(٨) ماذا تعرف عن الروهينجا ، المصدر السابق .

مما سبق، يتبين لنا أن مسلمي الروهينجا في ميانمار في واقعهم المعاصر، وعبر تاريخهم الممتد منذ حوالي الألف وأربعمائة عام، وعلى أرضهم التاريخية، تعرضوا لإهدار كامل لحقوقهم الإنسانية واضطهادات متتالية، من أجل تهميشهم ودفعهم الى الهجرة الى خارج أرضهم. ولقد نالوا من التقتيل والتهجير ما لا يتصوره العقل . وكانت النتائج الملموسة لهذه المذابح: النقص الكبير في عددهم، بالإضافةالى المرض والفقر والبؤس الذي عاناه من بقي على قيد الحياة.

وقد نجحت هذه المساعي فعلا بجلب الويلات على الروهينجيين قاطبة حيث دمرت قراهم ومدنهموأجبروا على ترك ممتلكاتهم والهجرة وتبعتهم الانظار والمعاناة حتى في بلاد الاغتراب. هذه الظروف كلها سلبت مسلمي الروهينجا حريتهم في العيش أحرارا والتمتع بخيرات أرضهم .

كما أحالت هذه المساعي مسلمي الروهينجا في غرب ميانمار بشكل واسع إلى وضعية «البدون» أو »عديمي الجنسية»، فحكومة ميانمار تمنع «المواطنة» عن الروهينجا، وتعتبرهم بنغاليين – من خلال الاستدلال أنهم مهاجرون غير شرعيين من بنغلاديش، وأن الجرائم التي ارتكبت ضدهم لا تؤدي إلى ملاحقات قضائية.

وبات الروهينجيون في العديد من الحالات يرغمون على العيش في مخيمات للنازحين، حتى أنهم يواجهون جهوداً متزايدة لإلغاء اسم (الروهينجا) الذي يستخدمونه للتعريف بأنفسهم كمجموعة عرقية.

وتحت ضغوط من حكومة ميانمار، يبدو المجتمع الدولي في بعض الأحيان متواطئاً في إزالة «الروهينجا»من الخطاب الرسمي[٩].

(٩) الروهينجا في ميانمار،المصدر السابق . و لمزيد من الاطلاع يراجع : سيخانا جوشي ،المناخ الامني في شرق آسيا ، دراسات عالمية ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، وكذلك خير الدين عبد الرحمن ، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة ، سلسلة دراسات استراتيجية ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المبحث الثاني
التوصيف القانوني للجرائم ضد مسلمي الروهينجا

في موجة جديدة من موجات العنف التي تستهدف مسلمي «الروهينجا» بولاية أراكان (راخين) في دولة ميانمار، تجري منذ أكثر من عامين وحتى يومنا هذا عملية تطهير عرقي ضدهم من قبل البوذيين المتطرفين بمساندة الحكومة الميانمارية، وتصاعدت وتيرة هذه العملية جراء قتل مجموعات بوذية متطرفة لعشرة من دعاة المسلمين في شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٢ م لدى عودتهم من العمرة، حيث قامت هذه المجموعات بضرب الدعاة بأبشع الصور حتى أودت بحياتهم. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب شاملة على الروهينجيين في إقليم اراكان، تمارس فيها كافة أعمال القتل من قبل مجموعات بوذية مسلحة بالأسلحة البيضاء والعصي والتعذيب وحرق وهدم بيوت مسلمي الروهينجا.

ويقف وراء هذه الموجة من عمليات العنف والتطهير العرقي ضد الأقلية الروهينجية، مجموعة الرهبان البوذيين الراديكاليين المنضوين تحت حركة أو منظمة (٩٦٩)، هذا الرقم الذي أضحى يثير الفزع وينشر الرعب داخل نفوس المسلمين المستضعفين في ميانمار، لأنه يحمل رائحة الغدر والدم وملطخ بمرارةاغتصاب النساء وحرق الأحياء [١٠].

ويجب علينا ان نؤشر فضل مواقع التواصل الاجتماعي في كشف هذه الانتهاكات وعرضها امام الراي العام لتثير تعاطفا غير مسبوق مع هذه القضيه.

والسؤال الذي يطرح نفسه ؛وبشده ؛ ماهو التوصيف القانوني للجرائم الواقعة على هذه الاقلية ؟

للاجابة عن ذلك ، نقول ان الافعال المرتكبة ضد هذه الاقلية تندرج تحت وصف مايُعرف بـ (جرائم التطهير العرقي) وهي جزء من جرائم الاباده الجماعيه والتي بدورها تنتمي الى فئة الجرائم ضد الانسانية .في ضوء ذلك سنوضح المفاهيم متقدمة الذكر وفقا للمطلبين التاليين :

المطلب الاول: ماهية الجرائم ضد الانسانية

يُعد مصطلح الجرائم ضد الانسانية (crimes against humanity)عبارة جديدة نسبيا» في قاموس القانون الجنائي الدولي , ولأن المرء لا يسعى في معرض بحثه عن المفهوم العام عن التماثل الحرفي في المصطلحات ، فاننا نجد في الفقه والممارسه الدوليين قبل الحرب العالمية الاولى اشارات الى عبارة القوانين الانسانية ، بحيث يمكن اعتبارها الاساس القانوني لفكرة الجرائم ضد الانسانية[١١].

وان الاستعراض التاريخي لتطور الجرائم ضد الانسانية يبين انها احدى اهم جرائم

(١٠) الروهينجا في ميانمار، الاقلية الاكثر اضطهادا في العالم ، المصدر السابق .

(١١)د. سوسن تمرخان ، الجرائم ضد الانسانية في ضوء احكام النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، ط ١ ، منشورات الحلبي ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦، ص٤٤.

القانون الجنائي الدولي بالرغم ان استقرارها كجريمة تصدم ضمير البشرية لا يغير حقيقة هامة مفادها ان تعريفها الدقيق ومعالمها الاساسيه الهامه كانت ومازالت عرضة للتغيير والتبديل.

وقد عرّفت المادة السابعة من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الجرائم ضد الانسانية وغطت المادة بذلك اخطر الافعال اللاانسانية التي كان المجتمع الدولي قد اعترف بتجريمها.

ويجب ان لا يغرب عن البال التذكير بالدور الفعال الذي قامت به الدول العربية والاسلامية في مؤتمر روما اثناء اعداد اركان الجرائم اذ انّها حققت مكاسب مهمة خاصة في ما يتعلق بالمسائل التي تمس بشكل او بآخر المعتقدات الاسلامية والمفاهيم الاجتماعيه والثقافية كالمسائل المتعلقة بالحمل القسري وجريمتي التعذيب والسجن او تحديد مدلول مصطلح نوع الجنس في جريمة الاضطهاد(١٢).

المطلب الثاني: التطهير العرقي كجريمة ضد الإنسانية

اما جريمة التطهير العرقي ، فيمكن تعريفها على انها :الإزالة المنظمة والقسرية لمجموعة عنصرية من إقليم معين او عدة أقاليم بهدف تغيير البناء العرقي لهذا الإقليم(١٣).

ونعتقد ان جريمة التطهير العرقي صورة من صور جريمة الابادة الجماعية حيث تعرف الاخيرة بانها :(الفعل الذي يرتكب بقصد القضاء كلا» او بعضا» على جماعة بشرية ، بالنظر إلى صفتها الوطنية او العنصرية اوالجنسية او الدينية)(١٤).

وتكمن خطورة هذه الجريمة بتعدد صور الفعل الجرمي فيها، وإظهار القصد الجرمي في القضاء على جماعات معينة ، وطنية أوعرقية أو دينية . وفي هذا التعدد يكمن شذوذ فاعلها او فاعليها ، كما انها تتميز بالصفة الجماعية للمجنى عليهم ، فهي لاتقع الا على جماعات ذات عقيدة معينة (١٥). تشكل الإبادة الجماعية جريمة من أخطرالجرائم الدولية لما تمثله من وحشية ضارية ، كما أنها تعد أحدى صور الجرائم الدولية التي تستوجب معاقبة مرتكبيها وفقاً لنظام روما الاساسي(١٦).

وتتكون جريمة التطهير العرقي ؛ شأنها في ذلك شأن كافة الجرائم الدولية؛ من ثلاثة أركان ، الركن المادي والركن المعنوي فضلاً عن الركن الدولي . ويتحقق الركن المادي عن طريق الأفعال المادية كالقتل او الاعتداء الجسماني او اعاقة التناسل. وقد تتم عن طريق الإبادة المعنوية مثل اخضاع الجماعة لظروف معيشية صعبة بقصد اهلاكهم كليا» او جزئيا». وبما انها جريمة عمدية، فهي تقوم على القصد الجنائي العام وكذلك تستلزم توافر القصد الخاص وهو نية التطهير العرقي. كما وتعد هذه الجريمة من الجرائم

(١٢) لمزيد من الاطلاع ، يراجع نفس المصدر اعلاه، ص٥٣٢.

(١٣) د.آدم سميان ذياب الغريري ، الاوصاف القانونية لجريمة الابادة الجماعية في القانون الجزائي ، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين ، المجلد١١، العدد٢١، ٢٠٠٨ ، ص٢٥٤ .

(١٤) د.عبدالواحد محمد الفار ، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٦٩ ،ص٢٩٧ .

(١٥) لمزيد من التفاصيل يُنظر: د.نبيل احمد حلمي ، جريمة ابادة الجنس البشري في القانون الدولي العام ، المعارف ، الاسكندرية ، دون تاريخ ، ص١٣.

(١٦) نظام روما الاساسي هو النظام الذي اعتمد للتطبيق في المحكمة الجنائية الدولية في يوليو / تموز ١٩٩٨ .

الدولية لأنها فيها عدوان صارخ على حقوق الإنسان مما يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين ولذا، فقد تم ادراجها في الماده السادسة من نظام روما الاساسي(١٧).

اولاً / الركن المادي لجريمةالتطهير العرقي :

يتجسد الركن المادي في السلوك الذي يظهر في العالم الخارجي والذي يؤدي الى نتيجة يعاقب عليها القانون. اذ ان الماديات الملموسة في جريمة الإبادة الجماعية يتحقق فيها الاعتداء على الحقوق الأساسية الجديرة بالحماية ممايؤدي بالتالي الى تهديد أمن وسلامة المجتمع الدولي .

ويتمثل الركن المادي لجريمة التطهير العرقي بكل فعل يهدف منه الجاني القضاء على جماعة بشرية وطنية او دينية او عنصرية قضاء» كليا» او جزئيا» ، وبوسائل السلوك الجرمي للفعل والمتمثل بقتل أعضاء الجماعة ، اي الاعتداء على حياة هذه الجماعة (١٨).

ثانيا / الركن المعنوي لجريمةالتطهير العرقي :

يتمثل الركن المعنوي في جريمة الإبادة الجماعية باتجاه ارادة الفاعل لارتكاب احد الأفعال المكونة للسلوك الإجرامي للجريمة مع علمه بأن هذا الفعل محظور ومعاقب عليه، وذلك بغية تدمير جماعة قومية او اثنية او عرقية او دينية تدميراً كلياً او جزئياً. اذ لا يكفي لقيام جريمة التطهير العرقي توافر القصد العام . بل لابد من توافر القصد الخاص الذي يتمثل في نية التدمير الكلي او الجزئي للجماعة(١٩).

ثالثاً/ الركن الدولي لجريمةالتطهير العرقي :

تعرف الجريمة الدولية بأنها:(كل سلوك يتعارض مع أحكام القانون الدولي ، ويمثل عدواناً على مصلحة أساسية دولية يحميها القانون وترتكب من فرد او أفرادباسم الدولة أو تشجيعها او رضائها ويستحق فاعله العقاب) ومن خلال التعريف أعلاه، يمكن القول بأن الركن الدولي يشترط ان يتم ارتكابها بناءً على خطة مرسومة من جانب الدولة ضد رعايادولة اخرى . الا انه يمكن ارتكابها من قبل الأفراد او المنظمات اذا كانت الأفعال التي يرتكبها الأفراد او المنظمات موجهة الى الدولة او مرافق دولية او أشخاص متمتعين بالحماية الدولية حتى وان كانت هذه الافعال ليس لها صلة بالدولة.

ويتوفر هذا الركن في جريمة التطهير العرقي ، لان هذه الاخيرة لايمكن ارتكابها من قبل الأشخاص العاديين لما يتطلب من تعبئة عسكرية وتمويل ضخم. و بمعنى آخر، يمكن القول ان جريمة التطهير العرقي تعد جريمة دولية اذا ارتكبت من قبل دولة

(١٧) حامد سيد محمد حامد تطور مفهوم جرائم الابادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية, دار الكتب القانونية , مصر ٢٠١١, ص٢٦ .

(١٨) نفس المصدر اعلاه , ص٤٦ .

(١٩) المحامي بكر حمه صديق عارف, حلبجة في مواجهة سموم الموت قراءة قانونية في واقع الحدث وأوراق المحكمة الجنائية العراقية العليا, ط١,بيروت لبنان ,٢٠١٤, ص٦٠٦ ومابعدها .

ضد دولة اخرى . كما يمكن القول بأن الركن الدولي يتحقق في هذه الجريمة كذلك ان كان موجها ضد جماعة معينة وان كانت تابعة للدولة نفسها، كما وتعد الجريمة مرتكبة سواءً في فترة السلم او الحرب(٢٠).

(٢٠) د. بان حكمت عبد الكريم , الحماية القانونية للنازحين داخليا نتيجة جرائم التهجير القسري في العراق , بحث منشور في مجلة دراسات قانونية , بيت الحكمة, بغداد ,٢٠١١, ص١٧

الخاتمة

في نهاية بحثنا هذا نخلص الى جملة من النتائج والمقترحات نجملها فيما يلي :

اولا / الاستنتاجات:

١. بدأت مشكلة الروهينجا في عام ١٧٨٤ م، عندما احتل اقليم اراكان من قبل الملك البوذي (بوداباي) الذي قام بضم الإقليم إلى بورما (ميانمار حاليا) خوفا من انتشار الإسلام في المنطقة، واستمر البوذيون البورميون (الميانماريون) في اضطهاد المسلمين الروهينجا وتهجيرهم ونهب خيراتهم وتشجيع البوذيين الماغ (ذوي الأصل الهندي) .

٢. أن مسلمي الروهينجا في ميانمار في واقعهم المعاصر، وعبر تاريخهم الممتد منذ حوالي الألف وأربعمائة عام، وعلى أرضهم التاريخية، تعرضوا لإهدار كامل لحقوقهم الإنسانية واضطهادات متتالية، من أجل تهميشهم ودفعهم الى الهجرة الى خارج أرضهم. ولقد نالوا من التقتيل والتهجير ما لا يتصوره العقل . وكانت النتائج الملموسة لهذه المذابح: النقص الكبير في عددهم، بالإضافة الى المرض والفقر والبؤس الذي عاناه من بقي على قيد الحياة .

٣. تعرف جريمة التطهير العرقي على انها :» الإزالة المنظمة والقسرية لمجموعة عنصرية من إقليم معين او عدة أقاليم بهدف تغيير البناء العرقي لهذا الإقليم «.وبذلك يمكن القول ان الجرائم المرتكبة ضد مسلمي الروهينجا تدخل في عداد هذه الجرائم ، مما يدخل مرتكبيها في نطاق مرتكبي الجرائم الدولية مما يستتبع محاكمتهم وفقاً لذلك .

ثانيا/المقترحات :

–الاعتراف بالاقلّية الروهينجية ، والتسليم في الوقت نفسه بحقها في الحياة بكرامة وامان وسلام وأن تُحترم بصفتها هذه .

–النأي عن سياسات التطرف ضد الاقليات والتعامل معها على اساس من التفوق العددي او الديني اوالطائفي او العرقي لتعارض ذلك مع القيم الانسانيه واحكام القانون الدولي الانساني .

–اجراء المزيد من الدراسات التاريخية والاجتماعية والقانونية عن مشكلة الروهينجا بغية تسليط الضوء عليها .

–حث المجتمع الدولي ممثلا بالامم المتحده ومجلس الامن على اصدار قرار يدعو للانتصاف لمسلمي الروهينجا ووقف المجازر التي تجري بحقهم .

– دعوة مجلس الامن الى اصدار قرار يقضي بتوصيف الجرائم ضد الروهينجا كجرائم ضد الانسانية ،(جرائم تطهيرعرقي) في اطار جرائم الابادة الجماعية ، وتشكيل فريق دولي للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الاقلية الروهينجية، (على غرار قرار مجلس الامن المرقم ٢٣٧٩في ٢٠١٧/٩/٢١ ،باعتبار جرائم داعش جرائم ارهابية وتشكيل فريق دولي للتحقيق بصددها) بغية التوثيق والتحقيق ؛ ومن ثم ؛ محاكمة الجناة في تلك الجرائم .